العدد (4099) السنة الخامسة عشرة - الخميس (28) كانون الأول 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

نواب كرد: العبادي يتهرّب من الحوار وأهمل مبادرة رئاسة الجمهوريّة

بغداد تقبل التفاوض مع أربيل على مستوى اللجان الفنيّة

الوفد الكردي المفاوض متوجها الى بغداد.. ارشيف

□ بغداد / محمد صباح

تتواصل الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان لبحث ملفات عدة في مقدمتها إدارة الحدود والمطارات ورواتب موظفي الإقليم. ووجهت اللجان الفنية التابعة لأمانة مجلس الوزراء دعوة إلى اللجان الفنية في كردستان الى لزيارة بغداد لبحث المشاكل الفنية.

وتصف أطراف كردية هذه المساعي بأنها مضيعة للوقت ولن تحل الخلافات. واتهمت رئيس الوزراء بالتهرب من الجلوس على طاولة الحوار مع حكومة إقليم كردستان. وكانت لجان فنية عسكرية حكومية قد خاضت مفاوضات مع لجان كردية أواخر تشرين الاول الماضي للاتفاق على انتشار القوات الاتحادية في معبر فيشخابور وبعض مناطق شرق نينوى. إلا أن هذه اللجان فشلت بالتوصل الى حلول ملموسة.

وأعلن رئيس الجمهورية، مؤخرا، إطلاق مبادرة للحوار بين بغداد وإقليم كردستان، لكنها لم تحظ بقبول رئيس الوزراء الذي قاطع اجتماع الرئاسات الذي استضافته ورعته رئاسة الجمهورية الاسبوع الماضي. وكشف سعد الحديثي، المتحدث باسم رئيس الوزراء، لـ(المدى) أمس، ان "اللجان الفنية الحكومية وجهت دعوة إلى اللجان الفنية التابعة لحكومة إقليم كردستان لبحث إدارة ملف الحدود وكذلك الجانب المتعلق برواتب موظفي كردستان". ويؤكد "وجود تواصل بين الحكومة الاتحادية والإقليم في ما يخص بعض القضايا لبحثها على المستوى الفني ". ويضيف الحديثي "ننتظر زيارة مرتقبة للجان الفنية التابعة لإقليم كردستان إلى بغداد للجلوس مع نظرائهم من اللجان الفنية المتخصصة التي تمثل الحكومة الاتحادية". وأوضح ان "اللجان الفنية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء هي من وجهت دعوة إلى اللجان الفنية من طرف إقليم كردستان".

وكان رئيس الجمهورية فؤاد معصوم قد دعا، في حوار تلفزيوني، الى حلّ الازمة بين الاقليم والحكومة الاتحادية عبر لجان فنية، وتجاوز حساسية اللقاء بين رئيس الوزراء ورئيس حكومة الاقليم.

بدوره يتوقع النائب محمد عثمان، عضو كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني، ان "تبدأ المفاوضات بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان خلال الفترات المقبلة"، مؤكدا "وجود ضغوطات أمريكية وغربية على الطرفين لحلحلة مشاكلهم". ويشترط العبادي على حكومة الإقليم إعلان التزامها بقرار المحكمة الاتحادية الذي نص على عدم دستورية الاستفتاء، ورفض إعلان الإقليم احترامه لقرار القضاء. واضاف عثمان، في تصريح لـ(المدى) امس، ان "اجتماع الرئاسات الثلاث الأخير طالب الحكومة بالدخول في مفاوضات مع حكومة إقليم كردستان لحل كل المشاكل والخلافات". لكنه استدرك بالقول "لاوجود للحوارات والمفاوضات على ارض الواقع".

وتابع النائب عن الاتحاد الوطني الكردستاني ان "رئيس الجمهورية فؤاد معصوم قدم مبادرة لبدء الحوار وحل المشاكل العالقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان وفق الدستور"، لكنه رأى أن "الحكومة الاتحادية غير جادة في حلحلة الخلافات مع كردستان".

وكان رئيس مجلس الوزراء قد أكد، في مؤتمره الصحفي الأسبوعي الاخير، أن الحكومة بدأت بدفع رواتب موظفي الموارد المائية في الإقليم، وقيامها بتدقيق رواتب وزارات التربية والصحة. واضاف "كلفنا المالية بالذهاب إلى الإقليم لتدقيق رواتب جميع الموظفين". ويلفت النائب الكردي عن كركوك الى ان "رئيس الجمهورية فؤاد معصوم سلم العبادي مبادرته خلال الأيام الماضية، إلاّ ان الاخير لم يرد عليها حتى هذه اللحظة، وكذلك حكومة إقليم كردستان".

من جانبها تؤكد النائبة أشواق الجاف، عضو كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني، ان "حكومة إقليم كردستان مع الحوار القانوني والدستوري".

واضافت الجاف، في تصريح لـ(المدى) امس، ان "الحكومة الاتحادية لم تستجب إلى كل دعوات الحوارات التي أطلقت من جميع الجهات والأطراف لحل المشاكل العالقة مع إقليم كردستان".

ورأت عضو كتلة الديمقراطي الكردستاني ان "الحكومة لم تحترم قرارات الرئاسات الثلاث، التي صدرت في آخر اجتماع لها، والتي أكدت على إنهاء كل المشاكل بين الحكومة الاتحادية و كردستان". واعتبرت الجاف ان "العبادي يتهرب من الجلوس على طاولة الحوار في الوقت الحالي".

وحول دعوة بغداد للتفاوض على مستوى اللجان الفنية، تقول النائبة الكردية ان "الحكومة غير مستعدة للحوار، فكيف ستتفاوض اللجان الفنية المشتركة على الملفات الشائكة والخلافية؟". ورأت ان "هذه الدعوات هي مضيعة للوقت ما لم يحدد العبادي مواعيد المفاوضات والحوارات".

واشارت عضو كتلة الديمقراطي الكردستاني الى ان "تسليم المطارات والمنافذ الحدودية مرهون بالتفاوض بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وتطبيق الدستور من دون انتقائية".

التركمان يطالبون بتدخُّل بغداد لتطبيق الشراكة بين المكوّنات

محافظ كركوك: المحافظة تشهد أزمة سياسيّة مغلّفة بطابع قومي

□ بغداد / كركوك

وصف محافظ كركوك راكان سعيد الجبوري، التحديات التي تعكر صفو التعايش بين مكونات المحافظة بأنها"مشاكل سياسية مغلفة بطابع قومي"، داعياً بعثة الامم المتحدة الى التدخل لدعم الحوار بين مختلف تلك المكونات. وكشف عن تدمير أكثر من ١٠٠ قرية وأجبر سكانها على النزوح. جاء ذلك خلال لقاء الجبوري مع أليس وولبول نائب الممثل الخاص للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي).

وأعادت القوات الاتحادية انتشارها في كركوك وعدد من المناطق المتنازع عليها في أربع محافظات، منذ أحداث منتصف تشرين الاول الماضي.

وقال محافظ كركوك وكالة، عقب اللقاء بالمسؤولة الأممية، ان "التعقيد في كركوك كبير من الجانب السياسي والامني، إذ إن مشكلة المحافظة تتمثل في كونها مشكلة سياسية مغلفة بطابع قومي لكن إرادة مواطنيها أقوى من طروحات السياسيين، وهذا يجعلنا نبحث عن مخرجات قانونية ودستورية لرسم ملاحم المستقبل العادل للجميع".

وحول مجريات الاجتماع مع ممثلة بعثة الامم المتحدة، أوضح الجبوري "بحثنا الواقع السياسي والأمني والانتخابي في كركوك خاصة بعد تحرير مناطق جنوبي كركوك وغربيها وتطبيق خطة فرض القانون في كركوك". وأردف "نحن في إدارة كركوك نستقبل يومياً شكاوى عن وقوع انتهاكات تعرّض لها مواطنو كركوك خلال السنوات الماضية الى جانب مأساة سكان ١٠٤ قرى تعرضت للتهديم ما جعل عودة أهلها أمراً مستحيلاً، ونواجه صعوبة كبيرة في إعادتهم".

وتابع محافظ كركوك "هناك إرادة سياسية كانت تسعى لإزالة هذه القرى من الوجود رغم عدم وجود أي مبرر لإزالتها وتدمير الدور والبنى التحتية وإدارة كركوك ودوائرها الخدمية التي نجحت في توفير الخدمات وإعادة الاستقرار للمناطق المحررة وإعادة أكثر من خمسة آلاف نازح لبيوتهم وقراهم في أسرع عملية عودة للسكان الذين عانوا وقاسوا إرهاب داعش وفكره المنحرف".

وشدد الجبوري على "ضرورة وجود تمثيل عادل في مفوضية انتخابات كركوك، بالصورة التي تمثل جميع المكونات، ما يعكس رسالة اطمئنان للجميع من دون تمييز مكون سياسي على آخر"، داعياً بعثة اليونامي في العراق الى "ضرورة دعم الحوار بين مكونات كركوك لتطبيق الشراكة الحقيقية بين جميع مكونات المحافظة".

وحول الاوضاع الراهنة لمحافظة كركوك بعد سيطرة القوات الاتحادية عليها، أكد المحافظ وكالة ان "كركوك وبعد تطبيق خطة فرض القانون تنعم بالأمن والاستقرار ولم تسجل عمليات خطف او تحديات أمنية ..وهنالك أداء مهني وشجاع للقطعات العسكرية"، منوهاً الى أن "ما سجل من حوادث إجرامية تم كشفها واعتقال المتورطين ، وهذا دليل على نجاح الأداء الأمني في كركوك".

واستدرك الجبوري بالقول "كان لدينا اتفاق لتقاسم الشراكة وحسم القضايا الخلافية وإطلاق سراح المعتقلين منذ العام ٢٠٠٧ ولكن لم يطبق بشكل كامل رغم موافقة جميع الاطراف وبدعم بعثة اليونامي حينها. ودعا مسؤول بعثة الامم المتحدة في العراق يان كوبيتش الى "زيارة كركوك ومشاهدة التغيرات الإيجابية التي حدثت مؤخراً وحالة الاستقرار الأمني ".

في غضون ذلك، لوحت الجبهة التركمانية، بمقاطعة الانتخابات المزمع إجراؤها في أيار ٢٠١٨، في حال عدم اختيار ممثل لها في مفوضية الانتخابات. وطالبت رئيس الوزراء بالتدخل لتطبيق مبدأ الشراكة بين مكونات المحافظة في كركوك وتوزيع المناصب بطريقة ٣٢٪.

وقال رئيس الجبهة التركمانية أرشد الصالحي لـ(المدى) إن "مشاركة التركمان في الانتخابات البرلمانية والمحلية القادمة خاصة في كركوك مرهون بضرورة إعادة النظر بعمل مكتب مفوضية الانتخابات في كركوك الذي يفتقد الشراكة الحقيقية بين المكونات". وطالب بـ"اختيار مفوض ممثلا عن التركمان في العراق له حق التصويت في المفوضية المستقله العليا للانتخابات".

وأعرب الصالحي عن أسفه "لعدم لعب الامم المتحدة (يونامي) دورا بخصوص مفوضية الانتخابات التي اقتصرت على التمثيل الشيعي والسني والكردي من دون النظر للمكونات العراقية الاخرى". ودعا رئيس الوزراء حيدر العبادي الى "استصدار أمر ديواني بتطبيق الشراكة وتوزيع المناصب بين مكونات كركوك بنسبة ٣٢٪".

واستدرك رئيس الجبهة التركمانية بالقول إن "مطالب التركمان هي حقوق شرعية وقانونية و ستسهم بضمان إجراء انتخابات ناجحة يشارك فيها جميع مكونات كركوك بعد ما تحقق بالمحافظة من فرض سلطة السلطة الاتحادية في تطبيق خطة فرض القانون ".

وأبدت ثلاثة أحزاب تركمانية، هي توركمن إيلي والقرار والجبهة التركمانية، في الـ٢٥ من تشرين الثاني الماضي، اعتراضها على الآلية التي اعتمدتها المفوضية العليا المستقله للانتخابات لتجديد عقود موظفيها، مشيرة الى ان الآلية المعتمدة أسهمت في تهميش حقوق المكون التركماني.

هيومن رايتس تحذّر من أعمال انتقاميّة في سنجار

□ بغداد / المدى

اتهمت منظمة هيومن رايتس ووتش، أمس، جماعة إيزيدية مسلحة بارتكاب مجزرة مروعة في حزيران الماضي راح ضحيتها ٥٢ مدنيا من العرب السنة.

ووصفت المجزرة بأنها رد فعل انتقامي تجاه المتورطين في "سبي" الإيزيديات في أحداث سنجار عام ٢٠١٤. وحذرت من اتساع دائرة الافعال الانتقامية من دون اللجوء الى القضاء.

وارتكب تنظيم داعش، بعد احتلال سنجار، المعقل الرئيسي لابناء الديانة، في ٢٠١٤، مجازر مروعة بحق آلاف الايزيديين، واختطف أكثر من ٣ آلاف امرأة وطفل. ووفقا لبيان المنظمة نقلا عن أقارب الضحايا، فإنه في الرابع من حزيران الماضي "قامت قوات إيزيدية باعتقال ثم إعدام رجال ونساء وأطفال من ثماني عائلات من قبيلة البو متيوت (السنية) الذين فروا من القتال بين قوات الحشد الشعبي وتنظيم داعش في مناطق غرب الموصل". والموصل، ثاني مدن العراق، مركز محافظة نينوى حيث تقع سنجار معقل الأقلية الإيزيدية في شمال العراق. وطالبت لما فقيه، المسؤولة الثانية في المنظمة، "القوات العراقية بتحويل تركيزها الى منع الانتقام ودعم سيادة القانون، بعد انحسار المعارك الميدانية ضد تنظيم داعش".

وأضافت فقيه ان "الفظائع التي ارتكبت ضد الايزيديين في الماضي، لا تعطي قواتهم حرية ارتكاب انتهاكات ضد المجموعات الاخرى"، محذرة "عمليات الاعدام من دون محاكمة خلال النزاعات تمثل جرائم حرب".

وشكل الإيزيديون، مطلع عام ٢٠١٧، وحدتين من قوات تابعة لقوات الحشد الشعبي التي اصبحت اليوم رسميا جزءا من القوات الامنية العراقية تحت قيادة رئيس الوزراء. ونقل البيان عن اثنين من وجهاء الاقلية الايزيدية ان "مقاتلين من هذه الوحدات مسؤولون عن اختطاف وقتل ٥٢ شخصا من قبيلة البومتيوت"، مشيرا الى ان "مقاتلي هذه الوحدات متورطون كذلك بعمليتي خطف قسري أخريين وقعتا أواخر عام ٢٠١٧ لأفراد قبائل البومتيوت والجحيش". ويضيف أحد عناصر استخبارات قوات الحشد الشعبي لهيومن رايتس ووتش بانه "زار مقابر جماعية وشاهد هناك بقايا جثث نساء وأطفال". وأكد قادة عسكريون في القوات الايزيدية ضلوع قواتهم في هذه الاعدامات، وقالوا ان افراد هذه القبيلة هم كلاب تستحق الموت"، متهماً هذه القبائل بـ"ارتكاب جرائم مع عناصر من داعش ضد الإيزيديين، ..ونفت هاتان القبيلتان ذلك".

المطلك والمساري يجدّدان الدعوة لتأجيل الانتخابات عن موعدها

□بغداد / المدى

دعا تحالف القوى الوطنية، أمس، الى تأجيل الانتخابات لعدم التزام الحكومة الاتحادية بتحقيق "العودة الشاملة" لجميع نازحي المناطق المحررة. كما طالب واشنطن بتقديم الدعم والمساعدة لإعادة تأهيل المناطق المحررة، معرباً عن رفضه التسليم بقبول الموازنة المالية العامة بتعديلاتها الاخيرة.

وتشترط القوى السنية، للمشاركة في الانتخابات المقبلة في موعدها، إعادة جميع النازحين الى المناطق المحررة قبل ثلاثة أشهر من إجراء الانتخابات المزمع إجراؤها في أيار ٢٠١٨، وسحب القوات "غير الرسمية"، من تلك المناطق. وأبدى رئيس الوزراء حيدر العبادي في أكثر من مرة التزامه بتحقيق تلك البنود.

ونقل بيان عن رئيس تحالف القوى الوطنية أحمد المساري قوله، لدى استقباله امس، سيلفيا ريد كيرن نائب السفير الامريكي، تأكيده "ضرورة تنفيذ الحكومة التزاماتها التي أعلنتها سابقا حول إجراء الانتخابات المتضمنة بالعودة الشاملة للنازحين وإعادة الاستقرار للمدن المحررة وحصر السلاح بيد الدولة". وأضاف المساري ان "عدم إمكانية الحكومة تلبية تلك الوعود كون المدة المتبقية للانتخابات قصيرة، مما يتطلب تأجيلها لحين توفير البيئة المناسبة لها التي نضمن فيها تكافؤ الفرص والظروف الانتخابية والتي أكد عليها الدستور العراقي بين جميع المحافظات وهي الآن غير متوفرة، من أجل إجراء انتخابات نزيهة معبرة عن إرادة المواطن العراقي".

ودعا رئيس تحالف القوى "المجتمع الدولي وعلى رأسهم الولايات المتحدة الامريكية المساعدة في تقديم الدعم لهم والمساهمة في عودتهم وإعادة الاستقرار لمدنهم فضلا عن المساهمة الفاعلة في إعادة إعمار المحافظات المنكوبة"، مشيدا بـ"المساعدات الامريكية للنازحين والمدن المتضررة بفعل الإرهاب والتي كان لها الدور الإيجابي في التخفيف من معاناتهم الإنسانية" . كما أبدى المساري "رفض التحالف إقرار الموازنة بصيغها الحالية كونها غير منصفة ولم تتضمن تخصيصات مالية لإعمار المحافظات والمناطق المنكوبة". في سياق متصل، دعا الأمين العام لحزب الحوار الوطني صالح المطلك، أمس الاربعاء، الحكومة والبرلمان والمجتمع الدولي الى تقييم الأجواء الانتخابية في المحافظات المحررة وحسم التأجيل من عدمه. وقال المطلك، في بيان لمكتبه اطلعت عليه (المدى)، إن "الانتخابات ليست هدفا وغاية نسعى لتحقيقها ليقال إننا نعيش ظرفاً مستقراً من دون أن نلتفت الى أجوائها وأثرها بالمستوى الإنساني والاجتماعي والسياسي على الفرد العراقي".

وأضاف امين عام حزب الحوار الوطني ان "جمهورنا اليوم مكبل بمشكلات النزوح وحداثة العودة للديار ويفتقر الى مستلزمات العيش الكريم ويواجه مصاعب الحصول على تعويضات لترميم بيته ما يدفعه لعدم جعل الانتخابات من أولوياته ولا يهتم بها كممارسة تضمن حقه وتمثيله المتوازن ما يعرض العملية بمجملها الى التهجين والتشويه".

وطالب المطلك الحكومة والبرلمان بـ"تقييم الحالة الصحية الانتخابية في المناطق المحررة وحسم قرار التأجيل من عدمه مع الأخذ بالحسبان ظروف الجمهور هناك ومدى إمكانية المشاركة بفاعلية تبعاً للظرف النفسي والاقتصادي والاجتماعي ناهيك عن الأوضاع الأمنية القلقة بشكل خاص".

58 حزباً جديداً تحصل على إجازة تأسيس

بغداد / المدى

صادقت المفوضية العليا للانتخابات، أمس، على منح إجازة تأسيس لـ٥٨ حزباً جديداً بعد استكمال جميع الإجراءات والتعليمات الصادرة عن المفوضية.

وقال رئيس مجلس المفوضين معن الهيتاوي، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إن "مجلس المفوضين صادق على منح إجازة تأسيس لـ٥٨ حزباً جديداً".

وأضاف الهيتاوي أن "الأحزاب المذكورة استكملت جميع الإجراءات والتعليمات الصادرة عن المفوضية وقواعد السلوك وفقا لفقرات قانون الأحزاب السياسية المشرع من قبل مجلس النواب، والذي سيسمح لها بالمشاركة في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة".

وأعلن مجلس الوزراء، في تشرين الاول الماضي، عن تحديد الـ١٢ من أيار ٢٠١٨، موعداً لإجراء الانتخابات، تبعها بعد ذلك بنحو شهرين في اتخاذ قرار بدمج الانتخابات البرلمانية والمحلية عند التاريخ ذاته.